



أبناء مصرية

أكد خلال افتتاحه عدداً من المشروعات السكنية من «بدر» أن الدولة تحمّلت 3 تريليونات جنيهه فأنورة الدعم خلال 10 سنوات

السياسي: أتحدث عن القضايا من منطلق دراسة متعمقة للأوضاع في مصر استمرت 50 عاماً



الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي متحدثاً خلال افتتاح عدد من المشروعات السكنية بمدينة بدر أمس

القاهرة - خديجة حمودة

أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أن النمو السكاني غير المخطط يعيق استراتيجية الدولة، ويعد مشكلة كبيرة في ظل نقص الموارد.

وقال: «نعمل في سياق ونصور للدولة المصرية بشكل متكامل، وإن الواقع الذي ترونه عبارة عن ترجمة لذلك، مستشهداً بما كان عليه الوضع في الصور العشر للمناطق غير الآمنة، مشيراً إلى ما تطرق إليه رئيس الوزراء د. مصطفى مديبولي بأن عدد سكان مصر ارتفع من 9 ملايين نسمة عام 1900 إلى 100 مليون نسمة حالياً. وأضاف: «إن ما تلمسوه حالياً عبارة عن دولة تستطيع تلبية مطالب النمو السكاني الموجود فيها»، مشيراً إلى أن المواطن الذي كان يعيش في غرفة واحدة في منطقة غير آمنة يتكفل إيجارها حوالي 100 ألف جنيه وأن الدولة لم تستطع قبل ذلك

أن تسيطر على حالها في كل شيء من طرق إسكان وتعليم وصحة وأي مرفق من مرفق الدولة في أي قطاع». وأكد الرئيس السيسي، ضرورة الربط بين النمو السكاني والإشكاليات التي واجهت المجتمع خلال الـ 100 عام الماضية، لافتاً إلى أن النمو السكاني قد لا يعد مشكلة في الدول التي لديها موارد تمكنها من تلبية احتياجات سكانها وأضاف أن الدول التي ليست لديها موارد كافية لتلبية مطالب سكانها تتصرف وفقاً لإمكاناتها المتاحة.

ووجه الرئيس السيسي تساؤلاً إلى علماء النفس والاجتماع بشأن القيم والمبادئ

والسلوكيات والطموح الذي يتسم به الأطفال في تلك المناطق غير الآمنة، مؤكداً أن ما تحقق على أرض الواقع في مصر من 2011 وحتى الآن يعد فضلاً من الله سبحانه وتعالى، مشيراً إلى أن الوضع في عام 2011 شهد تقاطعاً مع بعضنا بعضاً انعكس بشكل سلبي على الدولة كاد يتسبب في ضياعها مثل الدول التي شهدت أوضاعاً في المنطقة. وأشار إلى أن الحل للوضع الحالي يكمن في ضبط النمو السكاني وتنظيم إنفاقنا، لافتاً إلى أن أي عائد للدولة من وراء المشروعات سيستهدف تغيير حياة الناس، فالشقق السكنية التي ستسلمها الدولة

ووجه الرئيس السيسي تساؤلاً إلى علماء النفس والاجتماع بشأن القيم والمبادئ

للمواطنين يتراوح ثمنها بين 400 و450 ألف جنيهه غير ثمن الأرض والمرافق علاوة على تزويدها بالأثاث والذي قد تبلغ تكلفته 50 ألف جنيهه بدون مقابل وذلك احتراماً لأهلنا، لافتاً إلى أهمية تحمل المواطنين لتكلفة الصيانة كالتاسيس أو المرافق للحفاظ عليها.

وشدد على ضرورة إعادة ترتيب وصياغة الدعم المقدم للمواطنين حتى تتمكن الدولة من تنفيذ خططها، مشيراً إلى أن الدولة وفرت للمواطنين شققاً سكنية بقيمة 500 ألف جنيه للشقة.

وقال إن الدعم الذي تقدمه الدولة للمواطنين يبلغ 275

كان سيجعل حال تبنيه وضع الغالبية كما هو دون تغيير نحو الأفضل. وأضاف: «إنه يتحدث في القضايا ويصر عليها، ليس من منطلق وجهة نظر بل عن دراسة متعمقة للأوضاع في مصر استمرت 50 عاماً»، وسأل: لماذا وضع البلد هكذا؟ وأنه يجب تغيير وضعها لكي يعيش أهلها بشكل كريم كما ينبغي»، مشيراً إلى التطوير الذي شهدته الدولة في مجالات الإسكان والطرق والمطارات ومعالجة المياه وغيرها.

وتابع أن الحكومة أو أي مسؤول في الدولة يبذل قصارى جهده لتحسين ظروف بلاده والأوضاع المعيشية للمواطنين وتحويل بلاده من «لا دولة إلى دولة» لها مستقبل.

وأضاف أن حديثه عن منظومة رغيف الخبز أثار استغراب الناس، لافتاً إلى أن المنظومات التي أعدت خلال الـ 50 عاماً الماضية بنيت على أساس ظروف وأوضاع كانت موجودة في ذلك الوقت ولا يمكن أن تستمر أو نقل استمرارها على هذا الشكل، ضارباً مثلاً برغيف الخبز الذي كانت تبلغ تكلفته 18 قرشاً كان يباع بقرشين، لافتاً إلى أن تكلفته رغيف الخبز حالياً 65 قرشاً ويباع بـ 5 قروش.

طرح «العاصمة الإدارية» في البورصة قريباً بـ 100 مليار جنيه

فيما يتعلق بمدينة العلمين والعاصمة الإدارية الجديدة، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة لا يتم تمويلها من الدولة وإنما من خلال صندوق بقيمة 100 مليار جنيهه تابع لشركة العاصمة بعيداً عن موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتوقع أن تدخل هذه الشركة خلال عامين إلى البورصة وعندها ستعدى قيمة أصولها بما يتراوح بين 3 إلى 4 تريليونات جنيه وهذا ما ينطبق على مدينة العلمين وغيرها من المدن الجديدة، مشدداً على أن الدولة تسيطر على كافة الأمور.

وزيرة الصحة: استقبال مليون و766 ألف جرعة من «أسترازينيكا»

القاهرة - ناهد إمام

أعلنت وزيرة الصحة والسكان المصرية د.هالة زايد استقبال مليون و766 ألفاً و400 جرعة من لقاح فيروس كورونا المستجد من إنتاج شركة «أسترازينيكا» بمطار القاهرة الدولي، وذلك ضمن اتفاقية (كوفاكس) بالتعاون مع التحالف الدولي للأصصال واللقاحات (GAVI) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة (اليونيسيف)، في إطار خطة الدولة للتنوع والتوسع في توفير اللقاحات للمواطنين للحفاظ على مكتسبات التصدي للجائحة.

وأشار د.خالد مجاهد مساعد وزيرة الصحة والسكان للإعلام والتوعية والمتحدث الرسمي للوزارة في بيان، إلى أن الشحنة التي تم تسلمها أمس الأول هي الثالثة ضمن اتفاقية (كوفاكس)، ضمن 40 مليون جرعة من المقرر استقبالها تبعاً خلال الفترة المقبلة. وأوضح مجاهد أن شحنة اللقاحات سوف تخضع للتحاليل في معامل هيئة الدواء المصرية، لافتاً إلى أن لقاح أسترازينيكا هو عبارة عن جرعتين يفصل بينهما 12 أسبوعاً (3 أشهر)، وأثبتت فعالية 76٪ في الوقاية من الإصابة بفيروس كورونا. و100٪ من الوصول إلى الحالات المتوسطة والشديدة، فضلاً عن حصوله على موافقة الاستخدام الطارئ من منظمة الصحة العالمية وهيئة الدواء المصرية.

أبناء لبنانية

«المستقبل» يحذر من إهانة موقع رئاسة الحكومة.. ومصادرة عشرات آلاف الليترات من المحروقات

عون: دخان الحكومة «الأبيض» قريباً.. والجيش يتدخل لحل أزمة الوقود

بيروت - عمر حنجر

على حافة الانهيار الاجتماعي والمعيشي الشامل، الذي استدعى تدخل الجيش اللبناني والقوى الأمنية، لمهاجمة محطات الوقود المحترقة للمحروقات، فتح رئيس الجمهورية ميشال عون سلسلة جهات في آن معاً، مع رئيس حكومة تصريف الأعمال حسام دياب، عندما دعا إلى جلسة حكومية استثنائية، دون التوافق معه، وضع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول رفع الدعم من المحروقات، وكانت النتيجة الخفاق الدعوة لاجتماع مجلس الوزراء المستقل نتيجة لعدم دستورية الدعوة التي وجهت، واكتشاف القوم أن لعبة التنصل من قرار رفع الدعم عن المحروقات، تستهدف حاكم المصرف، الذي أعلن تمسكه بقراره المغطى من المجلس المركزي للبنك، وبقبول مجلس الوزراء الذي عبر عن نفسه بالصمت وعدم الاعتراض.

وبدا للأوساط السياسية ان الرئيس عون، ومستشاريه أقدموا على خطوة ناقصة، مديكين أنها ستفرض، ولو أن الحماة على المواطنين هي كل الاهتمام، لكان حرباً الاتصال سريعاً بالرئيس المكلف نجيب ميقاتي ليعلنا معاً الحكومة الجديدة، بدل الذهاب في طريق الجدل الطويل والعقيم، وبدون اختراع مشكلة جديدة مع حاكم المصرف المركزي.

ورداً على هذا قال الرئيس عون أمام زواره أمس، «إن مسار تشكيل الحكومة العتيدة سالك وأمل أن يخرج الدخان الأبيض قريباً، فنتشكل حكومة تتمكن من تحمل الأعباء لمواجهة تراكم الأزمات».

إلى ذلك، قالت قناة الجديد ان اجتماعاً عقد بعيداً عن الإعلام بين الرئيسين عون وميقاتي بعد ظهر أمس في قصر بعيداً استكملاً خلاله البحث في التشكيلة الحكومية، وأن الأجواء كانت إيجابية، وأن ميقاتي سيستكمل معالجة بعض الطلبات الوزارية المستجدة من أرفقاء آخرين مشاركين في الحكومة. وقد استأنف التيار الوطني المعارك التي يشنها الرئيس ضد حاكم المصرف ومسؤولين



عناصر من الجيش خلال عمليات دهم محطات الوقود ومصادرة الكميات المخزنة من مادة البنزين (محمود الطويل)

تسجيل مسرّب لمحادثات «واتساب» تثبت علم الوزراء المسبق برفع الدعم عن المحروقات

بيروت - منصور شعبان

ثم لا كهرباء ثم لا طعام»، فقالت شريم: «أعلم، ولكن ماذا علينا أن نفعل؟» أجاب نعماً: «كله على ما يرام، لا تقلقي»، فردت شريم: «ما الحل؟» فأكد لها نعماً: «سيأتي ميقاتي قريباً وسجل كل شيء». وفي العاشر من أغسطس أصدرت وزارة العدل ماري كلود نجيم: «أين أصبح مشروع البطاقة التمويلية؟ فأرسل إليها وزير السياحة والشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية نسخة عن المشروع متعجباً كيف يعلمون عبر الإعلام بكل شيء» قائلاً: «All Over The Media». وفي اليوم التالي أرسلت الوزيرة غادة شريم بيان حاكم مصرف لبنان المتعلق برفع الدعم عن المحروقات، قائلة: «الأيناؤض ذلك كل ما تعهدنا به أمام الناس من عدم رفع الدعم قبل البطاقة؟ أيعقل أن يأخذ الحاكم قراراً على هذا النحو ضارباً بعرض الحائط كل ما صدر عن الحكومة من تعهدات؟ فعلق مشرفية: «لا تعليق».

بثت قناة «الجديد» شريطاً يسجل مداولات عدد من الوزراء من خلال مجموعة محادثة عبر تطبيق «واتساب» -«غروب حكومة مواجهة التحديات»، يثبت أن موضوع رفع الدعم كان محل تداول بين الوزراء منذ التاسع من هذا الشهر. وفي التاسع من الشهر الجاري أرسلت وزيرة المهجرين غادة شريم خبراً عنوانه: «قرار رفع الدعم عن البنزين اتخذ في انتظار إقراره رسمياً غداً، متسائلة هل هذا الخبر صحيح؟» فأجابها وزير الاقتصاد راوول نعماً: «هل تعرفين أحداً يملك الجراء كي لا نقول كلمة أخرى ليقوم برفع الدعم؟». ثم شارك نعماً زملاءه في بعض شكاوى الشركات التي وصلت إليه، فقالت شريم: «SO»، ليرد نعماً: «يعني إذا استمرينا على هذا المنوال فلا خبز قريباً ليس هناك دواء

المازوت المصادرة من محطة في بلدة لالا بالبقاع الغربي على المولدات والمشاريع الزراعية بحسب التسعيرة الرسمية. بدورها أعلنت قوى الأمن الداخلي أنها سيرت دوريات المتأكد من كميات المحروقات المخزنة في المحطات والقيام بتوزيعها كما تراه مناسباً. وسجل أمس إقبال المزيد من الطرق، جنوباً وشمالاً وبقاعاً وفي قلب العاصمة بيروت، وتمدد الأقبال أحياناً إلى طريق المطار.

الغليان الشعبي بلغ بلدة علي النهري في البقاع الأوسط، حيث هاجم محتجون غاضبون، عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسين الحاج حسن، أثناء إلقائه كلمة في حسينية البلدة ورشقوه بالطماطم والبيض، محمليه وحزبه مسؤولياً ما آلت إليه الأوضاع في لبنان، وتم خروج الحاج حسن من الحسينية بجهد، وتحول المحتجون إلى منزل نائب البلدة آنور جمعة، وهاجموا ضد الوضع الراهن. والحقاً عقدت محادثات الجائحة تسببت شيطان ممن شاركوا في مهاجمة النائب الحاج حسن.

وتقرر بقاء الحاكم من عدمه، على الأرض وبعد أن بلغ الإختناق الشعبي أوجه أمس، وتعاطل الإزدحام أمام محطات توزيع الوقود وأفران الخبز وتعددت عمليات «خطف» صهاريج المازوت والبنزين، قيام وحداته بمداهمة محطات الوقود المقلدة ومصادرة كميات البنزين والمازوت هذه المحطات ليعصار في توزيعها مباشرة على المواطن

هذا الدعم يذهب اما تهريباً الى الخارج او الى السماسرة والفاسدين». وقالت «لم يعد من حل ممكن، سوى برحيلها فوراً». لكن نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نجيم قاسم حمل حاكم المصرف المسؤولية ودعا الى محاسبته، وسأل: كيف يمكن أن يحاسب اذا لم يتم السير بالتدقيق الجنائي؟ مؤكداً بأن المسؤولية تقع أولاً واخيراً على الحكومة التي يجب ان تتشكل وتأخذ دورها

اجتماعها أمس، من وصفتهم بـ «لبنانيين في موقع المسؤولية» بحماية «مفخذ المؤامرة على الدولة اللبنانية حاكم مصرف لبنان، وتغطية قراراته»، على حد قولها. ودعت دياب الى الدعوة الى عقد الجلسة الاستثنائية التي طالب بها عون لبحث التدهور. بدوره، «تيار المستقبل» حذر رئيس الجمهورية من التماهي في خرق الدستور وإهانة موقع رئاسة الحكومة، وتسليم مؤسسات الدولة

متواطئين معه ومنهم رئيس حكومة تصريف الأعمال، معتبراً أن أزمة رفع الدعم عن الوقود «مفتعلة ويجب كاولية مطلقاً»، مشيراً إلى أن التعاون الإيجابي بين عون وميقاتي، كان سيؤدي إلى ولادتها سريعاً جداً، واعتبر أن أحد أسباب الأزمة المفتعلة هو تأخير أو تعطيل ولادة الحكومة.

وانتهمت الهيئة السياسية في التيار الرئاسي عقب اجتماعها أمس، من وصفتهم بـ «لبنانيين في موقع المسؤولية» بحماية «مفخذ المؤامرة على الدولة اللبنانية حاكم مصرف لبنان، وتغطية قراراته»، على حد قولها. ودعت دياب الى الدعوة الى عقد الجلسة الاستثنائية التي طالب بها عون لبحث التدهور. بدوره، «تيار المستقبل» حذر رئيس الجمهورية من التماهي في خرق الدستور وإهانة موقع رئاسة الحكومة، وتسليم مؤسسات الدولة

سلامة: أنا حاكم البنك المركزي وباسيل حاكم البلد ورئيس التيار الحر يرد: لو كنت كذلك ما تركتك

بيروت - خلدون نواص

تمنى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن، مؤكداً أن تأخير تشكيلها لم يأت من نزعة انقلابية لدى الحاكم بل من الوضع السياسي في البلد. وأكد أن المصرف المركزي على مسافة من السياسة ونحترم مواقع الدولة وندرك موقعنا وجمعنا جيداً ولا نتدخل بالعملية السياسية. ورداً على رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل الذي اعتبر أن سلامة حاكم المصرف وليس حاكم البلد، قال سلامة: «أنا

حاكم المصرف المركزي وهو حاكم البلد ولا أريد أن أخذ مكانه»، ولم يتأخر رد باسيل وقال مغرداً على تويتر «لو كنت حاكم لبنان ما كنت تركتك من زمان». وقال سلامة لإذاعة «لبنان الحر» الناطقة بلسان القوات اللبنانية: «لا أخذ يقطيني وهناك مسؤولية تقع على عاتقنا، لذا كنا نرغب في أن يكون المصرف المركزي يطلعنا عليه». وأضاف: «لبنان الحر» الناطقة بلسان القوات اللبنانية: «لا أخذ يقطيني وهناك مسؤولية تقع على عاتقنا، لذا كنا نرغب في أن يكون المصرف المركزي يطلعنا عليه». وأضاف: «لبنان الحر» الناطقة بلسان القوات اللبنانية: «لا أخذ يقطيني وهناك مسؤولية تقع على عاتقنا، لذا كنا نرغب في أن يكون المصرف المركزي يطلعنا عليه».

عن المحروقات، تابع: «قرار تمويل عمليات فتح الاعتمادات بأسعار معيئة لتمويل استيراد المحروقات، يرتبط أساساً بإمكانيات مصرف لبنان، التنظير جيد، لكن إذا وصل الاحتياطي الإلزامي الموجود لدى البنك المركزي إلى الخط الأحمر فالיום هو مضطر لأن يوقف تمويل هذه الاعتمادات، وإعطاء البديل وأعطينا البديل بان يصار إلى تشريع في مجلس النواب يسمح لمصرف لبنان باستخدام الاحتياطي الإلزامي الذي قدر قيمته بـ 14 مليار دولار، بعد نضوب العملة الصعبة، وتوجه إلى السياسيين بالقول «يريدون أن تنصرف من الاحتياطي الإلزامي

نحن حاضرون لكن شرعوا الأمر»، مؤكداً انه لم يتخذ هذا القرار ليقوم بأي انقلاب سياسي أو منع تشكيل الحكومة، وهذا كله غير صحيح. وأضاف: ما يصوروه ان الحاكم اتخذ القرار منفرداً غير صحيح، إنما المجلس المركزي هو الذي يقرر السياسات، انا ملزم بقرارات المجلس المركزي. ولفت الى انه «من غير المقبول ان نخصص 820 مليون دولار للتجار لاستيراد المحروقات ولا نرى لا مازوت ولا بنزين ولا كهرباء، هذا هو الذل بعد ذاته بحق اللبنانيين وليست المواقي المتخذة من قبلنا».